ثالثًا : النحو والصرف

عرض تاريخي

إمام النحاة :

- **يعد سيبويه(ت: ١٨٠ هـ) إمام النحاة بلا منازع .**
- فقد جمع في مؤلفه المعروف بـ " الكتاب " مباحث النحو والصرف ، وجعل لكلٍ مكانًا منه لا يُشركه الآخر فيه أو يكاد.
- فبدأ بالنحو ، وثنى بالصرف ، صنيع مَنْ يراهما عِلْمَينِ ، فمن يراجع موضوعات الجزء الأول من الكتاب يجدْها خاصة بالنَحو . أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية ، إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء .
- لقد استطاع سيبويه أن يقدم لنا – لأول مرة – من خلال المادة اللغوية التي عرض لها في كتابه وصفًا دقيقًا لنظام العربية ، ولم يكن ما جاء به مجرد قواعد تقريرية – كما فعل معظم النحاة بعده – فقد اعتمد على الاستقراء والاستنتاج ، فكان يعرض للنماذج والشواهد اللغوية ، ويحللها، ويترك للقارئ إدراك القاعدة .

- نتج عن شدة إعجاب النحاة بكتاب سيبويه أن دار الجميع في فلكه ، واتخذوه أساسًا لدراستهم ، ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي – كما يرى أحمد مختار عمر – وتحولت كثير من الدراسات النحوية إلى مجرد شروح له ، أو اختصارات ، أو تعليقات عليه . أو جمع لشواهده وشرحها .
- خصص المبرد (ت ٢٨٥هـ) كتابًا للهجوم على سيبويه والاعتراض عليه ، واختار له عنوانًا هو " الرد على سيبويه ". وقد كان مثار دهشةٍ وعجبٍ أن يأتي أقسى هجوم على سيبويه من المبرد رأس المدرسة البصرية في عهده .
- ورغم نسبة " الكتاب " إلى سيبويه فإن فضل الخليل فيه لا يُجحد، فعلى الرغم من أن الخليل لم يترك كتابًا يضم فيه آراءه النحوية واللغوية ، فإن تلميذه سيبويه قام بهذا العمل .

البصرة والكوفة :

- وفي نفس الفترة التي كان الخليل وسيبويه ينشران علمهما فيها بالبصرة ، وُجِدَ **عالمان بالكوفة** اشتغلا بالنحو ، وإن لم يبلغا في الشهرة مبلغ الخليل وسيبويه .
- هذان العالمان هما : **أبو جعفر الرؤاسي** ، و **معاذ الهرَّاء** .
- أما أولهما فقد صنف كتابًا اسمه " الفيصل " ، وأما الآخر فقد غلب عليه الاشتغال بالأبنية حتى قيل إنه واضع علم الصرف.
- وبعد ذلك سار نحاة البصرة والكوفة جنبًا إلى جنب ، وتنافسا في البحث والإنتاج . وتتابع من كلا البلدين نحاة أعلام ليس من السهل تفضيل أيهما على الآخر .
- فمن **نحاة البصرة** : نجد الأخفش ، سعيد بن مسعدة ، وقطرب ، والمازني ، والمبرد .
- ومن **نحاة الكوفة** : نجد الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وابن السكيت .

النحو في القرن الثالث الهجري :

- هؤلاء جميعًا عاشوا وماتوا قبل نهاية القرن الثالث الهجري.
- وأهم ما يميز هذه الفترة ارتقاء البحث النحوي ونضجه بدرجة لم تسمح بجديد بعدها ، كما يرى أحمد مختار عمر .
- كما يميز هذه الفترة ظهور الكتب الكاملة التي تعالج النحو بابًا بابًا ، مثل كتاب " المقتضب " للمبرد .
- ويميزها أيضًا اتجاه البحث إلى التقصي ، والاستقراء للمأثور من العرب، وإعمال الفكر ، واستخراج القواعد .
- وقد أذكى من روح النشاطِ التنافسُ البلدي الذي نشأ بين البصرة والكوفة، ومحاولة كل فريق أن يظهر على الآخر .
- كما يميزها انفصال الصرف عن النحو على يد أبي عثمان المازني ، الذي ألف كتاب " التصريف " ، وقد طبع هذا الكتاب بشرح ابن جني عليه باسم " المُنصف " في ثلاثة أجزاء .

النحو بعد القرن الثالث الهجري:
في بغداد، ومصر، والمغرب، والأندلس .

- بعد القرن الثالث نافست أقطار ومدن أخرى البصرة والكوفة في الدراسة النحوية ، وكان أشهرها بغداد ، ومصر ، و المغرب ، والأندلس .وظهر نحاة أعلام في كل بلد من هذه البلاد .
- أهم ما يميز هذه المرحلة أنها كانت مرحلة خفَّتْ فيها حدة التنافس والتعصب ، وظهر جيلٌ من العلماء لم يتحيز لعالم دون آخر ، وأول من فعل ذلك البغداديون . وقد اتجه رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين السابقين ،و انتقادهما ، واختيار ما يبدو مناسبًا منهما ، بالإضافة إلى زيادات قليلة من القواعد تولدتْ لهم من اجتهادهم قياسًا وسماعًا .
- ومن أشهر رجال هذه المرحلة – حتى القرن الرابع – الزجاج ، وابن السراج ، والزجاجي ، والأخفش الصغير ، وابن ولاد ، وأبو جعفر النحاس ، والسيرافي ، وأبو علي الفارسي ، والرماني ، والزبيدي .

أهم الفروق بين مدرستي البصرة والكوفة :

يمكن تلخيص هذه الفروق فيما يأتي :

١. **تشدد البصرة في فصاحة العربي** الذي تَأخذ عنه اللغة ، و**تساهل الكوفيين** حتى إنهم كانوا يأخذون عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق .

٢. **توسع الكوفيين في قبول القراءات القرآنية** بالنسبة للبصريين. وذلك ليس نتيجة تقديسِهم للقراءات ، وحسن تقبلِهم لها ، وإنما بسبب ما عُرفوا به من توسع في أصول اللغة ، وقياس على القليل ، واعتداد بالمَثال الواحد .

٣. **أن البصريين لم يكونوا يكتفون في استخلاص القاعدة بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة** ، وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على ألسنة العرب الفصحاء ، أما **الكوفيون** فكانوا يعتدون بالأشعار ،والأقوال الشاذة ، **ولا يشترطون أي نوع من الكثرة في تقعيد قواعدهم** .

٤. **أن التأويل والتقدير كثُر عند البصريين** بطريقة لافتة للنظر ، وذلك تبعًا لرفضهم كثيرًا من الأمثلة العربية الصحيحة ، ونتيجة لمحاولتهم المتكررة إخضاع الأمثلة العربية الصحيحة لأقيستهم النظرية .

٥. لما كان **الكوفيون أهل شعر ورواية** لم يلتفتوا كثيرًا إلى قوانين المنطق ، والأقيسة العقلية . أما **البصريون** فقد عوضوا تخلفهم في مجال الشعر والرواية بأن أطلقوا لعقلهم العنان ، **وبرعوا في استخدام المنطق** ، ولجئوا أحيانًا إلى النظر المجرد .

مآخذ على منهج النحاة

- شاب النحو العربي منذ نشأته شوائب ، وارتفعت شكوى المتعلمين من صعوبته وتعقده .
- ويرجع ذلك لأسباب متعددة منها:

١. أن النحويين القدماء حين قعدوا قواعدهم أقحموا اللهجات العربية بصفتها وخصائصها المتباينة ، ونظروا إليها على أنها صور مختلفة من اللغة المشتركة ، مما خلق مشاكل معقدة أيسرها اختلاف الأقوال في المسألة الواحدة ، ومحاولة التوفيق بين المذاهب والشواهد المتناقضة ، والإكثار من الأمور الجائزة، وكثرة التقسيمات والتشعيبات، والإسراف في وضع الشروط .

٢. **نظرية العامل التي بالغ النحاة فيها ، وفلسفوها** ، حتى أَلَّفوا كتبًا تجمع قواعد النحو بعنوان العامل ، فألف أبو علي الفارسي كتاب " العوامل واختصره " ، وألف عبد القاهر الجرجاني كتاب " العوامل المائة ".

- ولما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكّموها في اللغة ، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل ، بل تجاوزوا ذلك إلى تفضيل لهجات من العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه ، بل تجاوزوا ذلك إلى رفض بعض الأساليب العربية المنقولة .
- وقد كان النحاة - في سبيلهم هذه – متأثرين بروح الفلسفة التي كانت شائعة بين المتأخرين منهم .

٣. **الإفراط في التأويل والتقدير ،** وحمل الأساليب العربية على غير ظاهرها .

- يرى أحمد مختار عمر أن التأويل والتقدير قد بدأ من اللحظة الأولى لوضع النحو .

٤. **استخدام العلل الثواني والثوالث في النحو .** من ذلك سؤالهم عن زيد من قولنا : قام زيد؛ لمَ رُفِعَ ؟ وإجابتهم ؛ لأنه فاعل ، وكل فاعل مرفوع،ثم سؤالهم : ولمَ رفع الفاعل ؟ وإجابتهم للفرق بين الفاعل والمفعول ، ثم سؤالهم : لمَ لَمْ تعكس القضية فينصب الفاعل ويرفع المفعول ؟، وإجابتهم بأن السبب أن الفاعل قليل .

٥. **استخدام النحويين أنواعًا من الأقيسة النظرية التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب** ، كمنعهم تقدم الفاعل على فعله ،

- ولم يكتفوا بذلك ، بل فلسفوا القياس ، وبحثوا عن أركانه ثم حاولوا أن يحددوا شرائط القياس النحوي .
- وظهر سلطان العلوم الدينية على التفكير النحوي حتى اعترف النحاة بأنهم احتذوا في أصولهم أصول الفقه عند الحنفية خاصة .
- وأخذ النحاة يتنافسون في هذه الأقيسة النظرية ، والافتراضات غير الواقعية ، وممن تمادوا فيها الرماني المولود سنة ٢٧٦هـ .

٦. **تناولهم أمورًا لا علاقة لها بالنحو** ، ولا فائدة تؤدي إليها ، لأنها لا تفيد نطقًا ، ولا تعصم لسانًا ، ولا تمنع خطأً .

- وذلك مثل اختلافهم في الناصب بعد الفاء والواو ، أهو هذه الأدوات نفسُها ؟ أم " أنْ " مضمرة ؟
- ومن ذلك أيضًا تناولهم لمسائل غير عملية ، بل عقْدُهم أبوابًا كاملة غير عملية مثل أبواب الاشتغال والتنازع ... وتفريعهم للمسائل وتشقيقها .
- ومن ذلك المسائل الافتراضية التي عالجها النحاة ، والتمارين غير العملية التي فتح الخليل وسيبويه بابها على مصاريعه ، ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه سأل الخليل عن رجل سُمِّيَ " أولو " من قوله عز وجل : (نحن أولو قوة) أو سُمِّيَ " ذوو " من قولهم : ذوو عزة، كيف يجري إعرابهما بحسب مواقع الكلام .

ويرد د .علي أبو المكارم هذه المآخذ إلى الأسباب الآتية :

١. **التناول الجزئي الذي أسلم إلى التناقض .**مثال ذلك : تعليل النحاة عمل حروف الجزم أنها مختصة بالأفعال ، ومع ذلك نجد أن السين وسوف مختصة بالأفعال **ولا تعمل .**

٢. **التداخل المنهجي الذي أدى إلى الخلط .** من ذلك تداخل مناهج الفلسفة ، وعلم الكلام ، و المنطق مع المنهج النحوي . وقد ظهر في التعليل النحوي ، وبخاصة العلل الثواني والثوالث .

٣. **الخطأ التصوري في تحديد التراث اللغوي ، وفي فهم المدلول الاصطلاحي .**

- فقد أخطأ النحاة في تصور اللغة حين حددوا التراث اللغوي الذي تناولوه بالدرس مستخلصين منه القواعد بالمنسوب إلى (فصحاء العرب).
- واعتقدوا أنَّ الكلام العربي الفصيح سليقة لكل العرب . وهذا الخطأ جعل النحاة لا يفطنون إلى التفرقة بين هذه اللغة الفصيحة ، التي تمثل مستوى خاصًا ، واللهجات .
- وأدى هذا إلى تأثير اللهجات في الدلالة . فكان عاملا من عوامل نشوء المشترك اللفظي ، وظواهر لغوية أخرى .
- وكذلك أدى إلى تأثير اللهجات في التقعيد . مثال : جعل النحاة " ما " عاملة مراعاة لأهل الحجاز.

دعوات التجديد ، والإصلاح النحوي :

- ***أولا : محاولات القدامى :***
- ضاق طلاب النحو من قديمٍ بطريقة النحاة هذه ، وظهرت دعوات متعددة على طول تاريخ النحو العربي ، منها ما يدعو إلى تهذيب النحو ، وإصلاحه ، ومنها ما يدعو إلى تركه والتخلي عنه بالكلية ، ومنها ما كان يعبر عن سخط وضجر .
- كما ظهرت محاولات عملية لتأليف النحو تأليفًا تعليميًا سهلا يطرح الخلافات ، ويتخلص من الأبواب غير العملية والمسائل التدريبية .
- انتهزت الشعوبية فرصة الضجر من النحو والنحاة فأخذوا يُنقصون من قدر هذه الدراسة ، ويتلمسون الأدلة والأسباب لتقولاتهم .
- وقد ظهر ضيق الناس بالنحو حتى قَبْل استفحال أمر الشعوبية ،و حتى من طلاب النحو المتفرغين .

- وأخذ رد الفعل الإيجابي لهذا الضجر شكلين منتجين :
- **أحدهما : الكتب المُيَسِّرَة التي تُلبّي حاجة الطلاب والمتعلمين .**
- **مثل : " مقدمة في النحو " لخلف الأحمر البصري المتوفى سنة ١٨٠هـ** . ومن عناوين هذا الكتاب وأبحاثه :
- - باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها . وهي : إنما ، وكأنما ، وهل ، وبل ، وهو ، وأين ...
- - باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها . وهي : رأيت ، وظننت ، وحسبت ، ووجدت ...
- - باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم وأخبارها مرفوعة ، ويقال لها حروف الصفات . وهي : من ، وإلى ، وعلى ، وتحت ، و ووراء ... وكل ، وبعض ، و غير ...وأطيب ، أشجع ...

- ومثل كتاب " التفاحة في النحو " لأبي جعفر النحاس المتوفى ٣٣٨هـ .
- والكتاب يتناول موضوعات النحو وحدها (ولا يتناول أي موضوعات صرفية) ، ويحتوي على واحد وثلاثين فصلا .
- والكتاب صغير الحجم جدًا ، إذ يقع في ثماني ورقات ، ولكنه مفيد جدًا ؛ لأنه يحوي جميع مبادئ النحو ، وقواعده الرئيسية. وقد ساعده على الاختصار طرحه الخلافات النحوية ، واعتماده على اللغة الأدبية المشتركة ، وترك الخلافات اللهجية ، وحذفه الشواهد ، وأسماء النحاة ، واستبعاده المناقشات المنطقية والفلسفية .
- وقد خلا – إلى جانب ذلك – من الأبواب غير العملية مثل باب الاشتغال،و باب التنازع ، بل تجاهل صيغة " أفعل به " في التعجب، وذلك لعدم شهرتها .

- وقد اتبع المؤلف المنهج الوصفي في تقعيد القواعد ، ومن أجل ذلك عد في باب حروف الخفض كثيرا من الكلمات التي يعتبرها النحو التقليدي ظروفًا ، مثل : أسفل ، وخلف ، و قُدّام، ووراء ، وفوق ، وتحت ، ووسط ، وبين .
- والسر في ذلك أنه نظر إلى وظيفة الكلمة في الجملة ، فوجدها لا تختلف في " على " عنها في " فوق " مثلا ، فلماذا لا يجعلها كلها في فصل واحد ؟
- وواضح من عنوان الكتاب ، ومن طريقته في تناول المسائل أنه وُضِعَ ككتاب مدرسي يُلبي حاجة العربية ، ودارسي النحو المتعجلين. ولذلك فللكتاب قيمة كبيرة من الناحية التعليمية .

- الشكل الآخر : تقديم المقترحات لإصلاح النحو أو تيسيره ، ونقد النحو ومناهج النحاة ، ومن أقدم من تصدى لذلك :

١. أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد المصري (القرن الرابع)
٢. أبو العلاء المعري الشاعر المعروف .   (القرن الخامس)
٣. ابن حزم الأندلسي . (القرن الخامس)
٤. ابن مضاء الأندلسي . (القرن السادس)

- **ابن ولاد :**
- نادى بالمبادئ الآتية :

أ- لا يصح الطعن على العربي ، أو رميه باللحن أو الخطأ أو تقديم القياس النظري على المادة اللغوية المسموعة .

ب ـ أنه يجب الوقوف عند المادة اللغوية المسموعة ، ولا يجوز تصحيح ما لم يرد عن العرب بمقتضى القياس النظري ، فهناك من الأساليب والكلمات ما يصح في القياس ، ولكنه لم يُسمَع ، فيجب أن نقف عند ما قالته العرب ، ولا نغيره .

ج – كذلك هاجم ابن ولاد التأويل والتقدير في النحو ، وادعاء الحذف والإضمار .

- **أبو العلاء المعري :**
- تتمثل دعوته إلى الإصلاح في ثورته العارمة على مبدأ التأويل والتقدير . وكثير من نقده ينصب على هذا الجانب من نحو النحاة .
- **ابن حزم الأندلسي :**
- هاجم علل النحو ، ورأى أنها كلها فاسدة ، لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ألبتة .

- ابن مضاء القرطبي :
- ألف كتابًا في شرح آرائه الهجومية أسماه " الردعلى النحاة ".

وكانت غاية ابن مضاء أن يحذف من النحو ما يَستغني النحوي عنه، وينبه على ما اجتمعوا على الخطأ فيه . و تتحقق هذه الغاية في رأيه بإلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العلل الثواني والثوالث ، وإبطال القياس ، وترك المسائل النظرية ، وإسقاط كل ما لا يُفيد في النطق .

ثانيًا : محاولات المحدثين :

- **كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى :**
- رفض إبراهيم مصطفى أن يكون العامل سبب وجود الحركات الإعرابية ، ونقطة البدء عنده أنها دوالٍ على معانٍ .
- **أما الضمة** : فإنها دليل الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يُسند إليها ، ويُتَحَدَّث عنها . وبناء على ذلك لابد أن نوحد بين أحكام كل من المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ، لأن كل هذه المرفوعات مسند إليه .
- **وأما الكسرة** : فإنها علم على الإضافة ، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان الارتباط بأداة ، أو من غير أداة ، كما في : كتابُ محمدٍ ، وكتابٌ لمحمدٍ .
- **أما الفتحة :** فليست -عند إبراهيم مصطفى – علامة إعراب ،ولا صلة بينها وبين المعنى ، بل هي حركة خفيفة استحب العرب النطق بها لخفتها ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة .
- ولقد وُجِّه نقد شديد لفكرة إبراهيم مصطفى ، فيرى د. علي أبو المكارم أن رأي إبراهيم مصطفى فيه تعميم غير علمي ، إذ لا سند فيه ، ولا دليل عليه .مثال ذلك رأيه أن الفتحة ليست علامة إعراب ، فيرى علي أبو المكارم أنه إسراف في التعميم أدى إلى خطأ في النتائج .

- **محاولات التطوير الوزارية في جمهورية مصر العربية :**
- لوزارة التربية والتعليم المصرية ، ومن قبلها وزارة المعارف عدد من المحاولات التي تهدف إلى تيسير النحو وتطويره ، عن طريق تشكيل اللجان أو عقد المؤتمرات ، وهي لم تتعرض للعامل كنظرية نحوية نقدًا وتحليلا ، ولكن تعرضَها له جاء من تتبعها لآثاره التي نسبها إليه النحاة .
- وقد رأت اللجنة أن تُخَلِّصَ النحو من أنماط من التعقيدات التي أسلم إليها إسراف القدماء في التقسيم .ومن ذلك :

١. **الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي في المفردات والجمل .**
٢. **الاستغناء عن العلامات الفرعية في الإعراب** ؛ فترى اللجنة تقسيم الاسم المعرب إلى أقسام سبعة ، لا تمييز فيها بين علامة أصلية وأخرى فرعية ، بل كلٌّ في موضعه أصل ، وهذه الأقسام هي :

- أ - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث ، وهذه أكثر الأسماء .
- ب - اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع المد ، وهو الأسماء الخمسة .
- ج - اسم تظهر فيه حركتا الضم والفتح ، وهو الممنوع من الصرف .
- د - اسم تظهر فيه حركتا الضم والكسر ، وهو جمع المؤنث السالم .
- هـ - اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو الاسم المنقوص.
- و - اسم تظهر فيه ألف ونون ، أو ياء ونون ، وهو المثنى .
- ز - اسم تظهر فيه واو و نون ، أو ياء ونون ، وهو المجموع .

٣. **توحيد ألقاب الإعراب .** جعل النحاة لحركات الإعراب ألقابًا تختلف عن ألقاب البناء ، للإعراب : الرفع والنصب والجر والجزم ، وللبناء :الضم والفتح والكسر والسكون .

مثال : محمد : مرفوع مضموم . ، ومحمدًا : منصوب مفتوح ، وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب و البناء ، على أن يكتفى بألقاب البناء .

٤. **أجزاء الجملة :** تتألف من جزأين أساسيين ، ومن تكملة تُذكَر حين يحتاج إليها ، وقد يُستغنى عنها تبعًا لغرض المتكلم .

- وقد قوبلت اقتراحات اللجنة بكثير من المعارضة .
- فكان تعليق المجمع اللغوي على مقترحاتها أن " كل رأي يؤدي إلى تغيير جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا تنظر إليه اللجنة ؛ لأن مهمتها تيسير القواعد ، ولذلك رأت أن يبقى التقسيم القديم للكلمة ، وهو أنها اسم أو فعل أو حرف ، وأن يُتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف في كتب النحو .
- د. شوقي ضيف :
- للدكتور شوقي ضيف ست محاولات في تيسير النحو ، وأُسُس تيسير النحو العربي عنده هي :

١. إعادة تنسيق أبواب النحو .
٢. إلغاء الإعراب التقديري ، والمحلي .
٣. وضع ضوابط وتعريفات دقيقة لأبواب النحو .

- ففي إعادة تنسيق أبواب النحو اُضطّرَّ إلى إلغاء باب " كان " وأخواتها ، وعدَّها فعلاً وفاعلاً وحال .
- وألحق باب " ظن" وأخواتها بالمفعول به .
- وحذف ثمانية عشر بابًا من النحو مُلحِقًا بعضَها بالأبواب غير المحذوفة .
- د. عبد الرحمن أيوب :
- ناقش نظرية التقدير ، ورأى أنها غير واقعية ، ورفضها .
- د. إبراهيم السامرائي :
- رأى أن العامل من آثار الفلسفة ، ورفض تقدير الضمائر والإعراب التقديري ، كما رأى في تعليل البناء طابع الاصطناع والاختراع ؛ لأنه أخذ نفسَه بالمنهج الوصفي .

- د. تمام حسان :
- رفض نظرية العامل ، كما رفض التعليل النحوي ؛ لأنه المسئول عن خلق نظرية العامل ، ورأى أن التقدير بوجه عام بَليّة .
- لكن هناك من المحدثين من أيد القدماء في رآئهم ، ومن ذلك رأيهم في التقدير .
- ومن أبرز المؤيدين للتقدير النحوي أ. علي الجندي ناصف ، ود. داود عبده ، ود. طاهر حمودة ، ود. عبده الراجحي .
- رأى أ. علي الجندي أن اللغة كالكون لها قوانينها ، وأسرارها ، وأن التقدير فيها ضرورة ؛ لكثرة الإيجاز والحذف .
- كما أقر د. داود عبده التقدير ، بحذر ، مشيرًا إلى ما يُعرف بالبنية العميقة والبنية السطحية ؛ فالتقدير يوصلنا إلى البنية العميقة التي يتحدد فيها المعنى .
- ورأى د. عبده الراجحي أن من القضايا التحويلية في النحو ، التقدير، والأصل والفرع ، والعامل .

قيمة الدراسات النحوية عند العرب

- على الرغم مما شاب النحو من شوائب ، وما وُجِّه إليه من نقد ، فلا أحد يستطيع أن ينكر قيمة النحو العربي ، ومقدرة النحاة الفائقة التي تصل أحيانًا إلى حد الإعجاز .

علم الصرف

- أما علم الصرف فقد جاء عند سيبويه ، ومن تبعه بمعنى العلم الذي يختص بدراسة القواعد التي تخضع لها الكلمة من حيث الصيغ ، وما يحدث فيها من تغيرات في بنيتها ومعناها .
- وإذا كان علم الصرف قد تميز بهذا المفهوم في عمل النحو ، فإنه لم ينفصل عنه إلا عند أبي عثمان المازني ت ٢٤٩هـ الذي قرأ "الكتاب"لسيبويه على يد الأخفش الأوسط ت ٢١٥هـ
- ونظر في الموضوعات الخاصة بالتصريف المتناثرة في الكتاب ، ونظَّمها ، لأول مرة ، في كتاب يصل إلينا مستقلا لدراسة بنية الكلمة ، وسماه " التصريف " .
- وإن كان هذا الكتاب قد ضاع ، فقد وصل إلينا بشرح ابن جني ت ٣٩٢هـ في ثلاثة أجزاء بعنوان " المنصف " .

- نلاحظ أن علم الصرف لم يعد جزءًا من النحو ، بل أصبح قسيمًا له، فنجد بعض النحاة يكتب كتابًا في النحو ، و آخر في الصرف . فيكتب **أبو علي الفارسي** ت٣٧٧هـ كتاب "**الإيضاح** "في النحو ، و" **التكملة** " في الصرف. ويكتب تلميذه **ابن جني** كتاب " **اللمع** " في النحو ، و" **التصريف الملوكي** " في الصرف ، و يؤلف **ابن الحاجب المصري** ت ٦٤٦ هـ كتاب " **الكافية** " في النحو ، و" **الشافية** " فِي الصرف ، ويؤلف **ابن عصفور الأندلسي** ت ٦٦٣هـ كتاب " **المُقَرَّب** " في النحو ، وكتاب " **المُمتِع** " في الصرف ، ويؤلف **ابن هشام المصري** ت ٧٦١هـ كتابي " **شذور الذهب** " و " **قطر الندى** " في النحو ، وكتاب " **الكافية** " في علم التصريف .
- وإلى جانب هذه المؤلفات التي اهتمت بقضايا بناء الكلمة بصفة عامة، نجد مصنفات أخرى تهتم بقضايا خاصة ببنية الكلمة ، تعرف باسم **كتب الأبنية . منها أبنية المصادر مثل " تاج المصادر " للبيهقي ت ٥٤٤هـ**

- وأبنية **الأفعال** مثل كتاب " **أبنية الأفعال** " لابن القوطية ت ٣٦٧هـ ، وقد قام بتهذيب الكتاب لغويان مشهوران هما السرقسطي ت ٤٠٠هـ، وابن القطاع ت ٥١٥ هـ .
- وأبنية **الأسماء** لابن القطاع ، والصاغاني .
- كما نجد ما يجمع بين أبنية الأسماء والأفعال ، مثل : "**معجم ديوان الأدب**" **للفارابي** ت ٣٥٠ هـ ، وهو معجم لألفاظ اللغة، ولا علاقة له بالأدب .
- كما نجد مصنفات أخرى اهتمت ببعض الظواهر الصرفية مثل : **المذكر والمؤنث** للفراء ت ٢٠٧ هـ ، و**المذكر والمؤنث** للمبرد ت ٢٨٥هـ ، و**المذكر والمؤنث** لأبي بكر بن الأنباري ت ٣٢٨هـ **والمقصور والممدود** للفراء ، و**المقصور والممدود** لأبي الطيب ٣٢٥هـ ، و**المقصور والممدود** لأبي علي القالي ت ٣٥٦هـ .